

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي
وتكوين الجمعيات*

مذكرة مقدّمة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير المواضيعي السادس الذي أعده المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات عملاً بقرار المجلس ٣٢/٣٢.

ويعرض المقرر الخاص في الفرع الثاني من التقرير، بعد مقدمة في الفرع الأول، لمحة عامة عمّا اضطلع به من أنشطة في الفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١٦ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ويسجل المقرر الخاص في الفرع الثالث بعض النجاحات والإنجازات التي حققها المجتمع المدني في السنوات الأخيرة انطلاقاً من خبرته خلال مدة ولايته واستناداً إلى اسهامات من شاركوا في الردّ على استبيانه.

ويعرض المقرر الخاص استنتاجاته ويوضح توصيته في الفرع الرابع من التقرير. وتهدف التوصية إلى ضمان إمكانية مواصلة نجاحات المجتمع المدني وإنجازاته في السنوات الأخيرة بصورة مستدامة في بيئة مأمونة ومواتية أكثر.

* قدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمن آخر المعلومات.



تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٣	أنشطة المقرر الخاص	ثانياً -
٣	الزيارات القطرية	ألف -
٤	الرسائل	باء -
٤	المشاركة في مناسبات مختلفة	جيم -
٤	إنجازات المجتمع المدني	ثالثاً -
٤	هدف التقرير ونطاقه وحدوده	ألف -
٦	تحليل عالم بدون مجتمع مدني	باء -
١٢	إنجازات المجتمع المدني	جيم -
٢٦	الاستنتاجات والتوصيات	رابعاً -

أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير، الذي أعدّه المقرّر الخاص المعني بالحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات، إلى مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس ٣٢/٣٢. وهذا هو التقرير المواضيعي الأخير المقدم من المقرر الخاص السابق، ماينا كياي، الذي تولّى مهام منصبه في ١ أيار/مايو ٢٠١١، ومُجِدِّد ولايته لمدة ثانية وأخيرة في ١ أيار/مايو ٢٠١٤ انتهت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتقدّم هذا التقرير المقررة الخاصة الحالية أناليزا شيامبي.

٢- وعلى الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان يستخدم مصطلح "المجتمع المدني" على نطاق واسع، فإن الأهمية الحاسمة لهذا المصطلح في العالم الأوسع لا تنال في كثير من الأحيان ما تستحقه من التقدير. وكان المجتمع المدني في طليعة عديد من التغييرات السياسية والاجتماعية البارزة خلال العقد الفائت، وهي تغييرات حسّنت حياة المجتمعات والأفراد بطرق شتى وهامة. ويهدف هذا التقرير إلى استرعاء الانتباه إلى الطرق المختلفة التي مكّنت الجمعيات من تحسين ملموس في المجتمعات في شتى أنحاء العالم، وبالتالي إحلال السلام العالمي وتحقيق التنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان. ويؤكد التقرير الضرورة الحتمية لتهيئة بيئة تمكينية مدنية وممارسة الحق في حرية التجمّع السلمي والحق في تكوين الجمعيات لتحقيق هذه التطورات.

٣- وإسهاماً في هذا التقرير، دعا المقرر الخاص إلى عقد مشاورة للخبراء في بانكوك يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وضم الاجتماع خبراء من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم ومن مجالات تميّز نشاط المجتمع المدني وتمثّله. وأرسل المقرر الخاص أيضاً استبياناً إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وورد أكثر من ٥٠ ردّاً. ويُعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع الذين ردّوا على استبيان، وبصفة خاصة لمن شاركوا مع هيئاتهم والمنظمات الشريكة والمجتمعات المحلية من أجل ضمان توفير أوسع قاعدة ممكنة من الأدلة لهذا التقرير.

٤- ووفقاً لقرار المجلس ٢١/١٥، استخدم المقرر الخاص أيضاً عناصر العمل الأخرى المتاحة داخل المجلس لإعداد هذا التقرير.

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

ألف - الزيارات القطرية

٥- زار المقرر الخاص المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (الوثيقة A/HRC/35/28/Add.1)، والولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/HRC/35/28/Add.2) في الفترة من ١١ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويُعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومي البلدين على تعاونهما قبل الزيارتين وأثناءهما.

باء- الرسائل

٦- أرسل المقرر الخاص ما مجموعه ١٨٣ رسالة إلى ٦٨ دولة في الفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١٦ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وترد ملاحظاته على الرسائل الموجهة إلى الدول والردود الواردة عليها في إضافة لهذا التقرير (انظر الوثيقة A/HRC/35/28).

جيم- المشاركة في مناسبات مختلفة

- ٧- شارك المقرر الخاص في المناسبات التالية، من بين مناسبات أخرى عديدة^(١):
- (أ) الاجتماع الإقليمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لأفريقيا، كينغالي (١١-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦)؛
- (ب) منتدى أوصلو للحرية لعام ٢٠١٦، أوصلو (٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦)؛
- (ج) مشاوراة للخبراء في كينيا بشأن التقرير المقدم من المقرر الخاص إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين (١٤-١٣ أيار/مايو ٢٠١٥)؛
- (د) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المؤتمر السنوي التاسع والثلاثون، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (٢٤-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛
- (هـ) الزيارة الأكاديمية إلى كمبوديا واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند (١٠-١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛
- (و) الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧، دافوس، سويسرا (١٧-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)^(٢)؛
- (ز) مشاوراة الخبراء لإبرام مشروع المقرر الخاص بشأن التقاضي في كينيا (٦-٧ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛
- (ح) الزيارة الأكاديمية إلى سوازيلند وزمبابوي (٢٤-٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛
- (ط) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان التابعة للكونغرس الأمريكي، واشنطن العاصمة (٢١ آذار/مارس ٢٠١٧).

ثالثاً- إنجازات المجتمع المدني

ألف- هدف التقرير ونطاقه وحدوده

٨- يسعى المقرر الخاص في هذا التقرير إلى إعادة تركيز الاهتمام العالمي على السبيل الكثيرة التي استطاع المجتمع المدني من خلالها تحسين المجتمعات في جميع أنحاء العالم عن طريق حماية

(١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المقرر الخاص خلال عام ٢٠١٦ في تقريره السنوي عن أنشطته المتاح في الموقع التالي: <http://freeassembly.net/reports/2016-year-in-review/>.

(٢) انظر <http://freeassembly.net/litigation/>.

الحقوق المدنية والسياسية، والنهوض بالأهداف الإنمائية، والدفع قُدماً بالمجتمعات نحو الحرية والمساواة وتحقيق السلام ودعمه، والتحقق من سلوك الشركات، وحماية البيئة، وتقديم الخدمات الأساسية، والدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُبرز التقرير القيمة الجوهرية والأساسية للمجتمع المدني كوسيلة تمكّن الناس من تجميع آرائهم وأصواتهم بشكل عام، وقيمتهم في الديمقراطيات الفاعلة بصفة خاصة. ويسدّ المجتمع المدني الفجوة بين الدولة والسوق ويقوم في كثير من الأحيان بدور تعويضي وكذلك تكميلي حيال هاتين القوتين اللتين تلتقيان بصورة متزايدة على أرضية مشتركة وتستبعدان أغلبية الناس.

٩- ويتناول المقرر الخاص الموضوع عن طريق تصوّر ما يمكن أن يبدو عليه العالم بدون مجتمع مدني، ويدعو القارئ إلى أن يفعل الشيء نفسه. وفي رأيه أن هذا العالم سيكون مختلفاً إلى حدٍ كبير، بل وأسوأ بكثير، مما هو عليه الآن. وهذا لا يعني أن المجتمع المدني قد حقّق أو أنه لا يزال يحقّق بمفرده التحوّلات التي ميّزت تاريخ البشرية، بل يعني التأكيد على أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتقييد تأثيره، فإنه يشكّل مكوّناً أساسياً من مكوّنات التطوّر التي استفادت منها الإنسانية. وتعتمد حيوية نشاط المجتمع المدني على الممارسة الحرة للحق في حرية التجمّع السلمي وفي تكوين الجمعيات، من بين حقوق أخرى.

١٠- ولا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع للمجتمع المدني. واعتمد المقرر الخاص مفهوم المجتمع المدني باعتباره يجسّد "أشكال" (علاقات ارتباط متنوعة)، ويعتق "معايير" (تشكّل "مجتمعاً جيداً"، مثل الحرية، والديمقراطية، والتسامح والتعاون)، ويشارك في "فضاءات" (الحيط العام الذي يدور فيه النقاش والجدال بحريّة بقصد التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن ما هو خير للمجتمع)^(٣). ويستخدم المقرر الخاص هذه المفاهيم لمناقشة إنجازات المجتمع المدني من أجل إبراز طبيعته وخصائصه وما يمكن أن يساهم به ذلك في إنجازاته ونجاحاته.

١١- وسبق للمقرر الخاص أن تناول بالوصف مصطلح "جمعية" باعتباره يشير إلى أي مجموعات من الأفراد أو أي كيانات قانونية تتحد من أجل العمل في أحد المجالات ذات المصلحة المشتركة أو التعبير عنه أو الترويج له أو متابعته أو الدفاع عنه على أساس جماعي (انظر الوثيقة A/HRC/20/27، الفقرة ٥١؛ والوثيقة A/59/401، الفقرة ٤٦). وتنطوي "الجمعيات" على مجموعة واسعة من الكيانات غير الرسمية والرسمية، بما فيها النوادي والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية والأحزاب السياسية ونقابات العمال والمؤسسات والحركات الاجتماعية والجمعيات الشبكية على الإنترنت. ومن المحوري لمفهوم المقرر الخاص للمجتمع المدني باعتباره يعتنق قواعد وقيماً تعزّز "المجتمع الجيد" ضرورة امتثال المجموعات لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعترف المقرر الخاص بالأهمية الحتمية لمشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة وفي التأثير على القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمسّه وفي اتخاذ تلك القرارات، والحاجة إلى إدراج مجموعة متنوعة من وجهات النظر، وصحة اختلاف طرائق التعبير، بما فيها التجمّعات السلمية.

(٣) انظر: Michael Edwards, "Introduction: Civil Society and the Geometry of Human Relations", *The Oxford Handbook of Civil Society* (مقدمة: المجتمع المدني وهندسة العلاقات البشرية)، دليل أكسفورد للمجتمع المدني، Michael Edwards, ed. (أكسفورد، مطابع جامعة أكسفورد، ٢٠١١)، الصفحات من ٣ إلى ١٤.

١٢- ويعترف المقرر الخاص بأن هناك مناطق رمادية من حيث أشكال الجمعيات التي تشمل المجتمع المدني، ذلك أن الخطوط الفاصلة بانت غير واضحة بشكل متزايد، تبعاً لأهداف الجمعيات وأنشطتها. غير أنه يرى أن جمعيات المجتمع المدني تجمعها بعض القواسم المشتركة الأساسية، فهي منظمات غير حكومية وغير ربحية وغير عنيفة وتطوعية وتسعى إلى تحقيق مصالح وقيم مشتركة في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية. ولذلك يفهم المقرر الخاص، في هذا التقرير، المجتمع المدني بأنه مظهر طوعي من مظاهر حياة الجمعيات يتجاوز وجوده وغرضه الدولة والسوق، وهو مستقل عنهما إلى حد كبير؛ وأيضاً جماعي بطبيعته، ويعمل بطرق مختلفة نحو تحقيق أهداف مشتركة لا تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة.

١٣- وهناك طرق مختلفة لفهم "النجاح" أو "الإنجازات"، ولا يدعي المقرر الخاص تمسكه بتقييم تجريبي صارم لمنجزات المجتمع المدني ولا يمكنه ادعاء ذلك. ويمكن تقييم النجاحات من خلال عدسات مختلفة، كما يتضح من تنوع الردود على استبيان المقرر الخاص. وفي هذا التقرير، يوصف النجاح، على سبيل المثال لا الحصر، بأنه بلوغ النتيجة المرجوة من إجراء أو تدخّل؛ وبأنه تحقيق هدف أو معلم رئيسي؛ والشروع أو المشاركة في عمليات مستصوبة تحقق مخرجات ونواتج وأثراً، وتغييراً تحويلياً تحدّثه ترتيبات هيكلية أو بنوية ومعاملات تتم لمرة واحدة لا تتغير بشكل جوهري الوضع الراهن؛ والحفاظ على الوضع الراهن تجنباً للتدهور أو التراجع.

١٤- ويدعو المقرر الخاص إلى الاهتمام صراحة بعدم تفسير نجاحات المجتمع المدني أو إنجازاته، أيّاً كان تعريفها، بأنها شرط أساسي مسبق لوجوده. كما ينبغي ألا تكون شرطاً مسبقاً لتنفيذ الدولة سياسات وممارسات تمكينية تحمي حقوق الجميع. والواقع أن إنجازات المجتمع المدني تزداد وضوحاً في ضوء الصعاب والتحدّيات التي يواجهها في كثير من البلدان والسياقات. وعلى الرغم من التركيز البلاغي المستمر والواضح على "دعم" و"تعزيز" المجتمع المدني من جانب الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان، لاحظ المقرر الخاص تقلص الحيز السياسي للمجتمع المدني. وازدهرت القوانين والسياسات التي تقيد المجتمع المدني، وذلك في أغلب الحالات من خلال محاولات مباشرة تقيد دون مبرر الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات. ويمثل الوصم، ووضع معوقات لا مبرر لها للحيلولة دون الحصول على التمويل، وتعهد إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب وغيرها من التشريعات أساليب تطبقها الدول للسيطرة على عمل المجتمع المدني وتقييده. ومع ذلك، لا يزال المجتمع المدني قائماً ومقاوماً ويبيّن قدرته على الصمود ويسعى إلى تحقيق قدرته على إحداث التغيير.

١٥- ويستند التقرير إلى فرضية أن المجتمع المدني بنى مجتمعات أفضل وساهم بدور كبير في تحسين أحوال عالم اليوم. ولذلك يحق للمجتمع المدني الحصول على الحماية والتيسير - على الأقل بنفس المستويات الممنوحة لسائر القطاعات.

باء- تخيل عالم بدون مجتمع مدني

١- مساهمة المجتمع المدني في سياق تاريخي

١٦- على الرغم من أن أشكال المجتمع المدني لم تكتسب أهميتها إلا في العقود القليلة الأخيرة، لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في معالجة بعض أكبر حالات الظلم في تاريخ البشرية.

ولا يمكن للمرء أن يتناول نجاح حركة مكافحة الرِّقّ في القرن التاسع عشر دون تسليط الضوء على دور الشخصيات والجماعات الدينية، وأصحاب الأعمال الخيرية، والكُتّاب، والشخصيات السياسية. وتنتمي نجوم حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة - وهم النشطاء الذين ضجروا القمع والتمييز الذي تعرضوا له بصورة يومية - إلى طيف متنوع من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية، وجماعات القواعد الشعبية المحلية، وحركات الطلاب. وبالمثل، اتسمت حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أساساً بمقاومة مدنية ووطنية ودولية متضافرة من جانب المجتمعات المحلية والشباب والنساء والطلاب والعمال والرابطات الثقافية والرياضية وغيرها من الجماعات، مثل الجماعات التي كانت تنضوي تحت لواء الجبهة الديمقراطية المتحدة، إلى جانب جماعات المقاومة المسلحة.

١٧- ويدل أيضاً النضال ضد الاستعمار في عديد من أنحاء العالم ومقاومة الاستبداد في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية على الأواصر القوية بين جماعات العمال والمعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدني. وكافحت حركة حقوق المرأة ونقابات العمال حتى تمكّنت من تحقيق كثير من التقدّم في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك حق المرأة في التصويت؛ والحدّ من عمل الأطفال؛ والنهوض بحقوق العمال التي شملت أيام عمل من ثماني ساعات، وعطلة أسبوعية لمدة يومين، وحداً أدنى للأجور، وإجازات مدفوعة الأجر. وقامت تلك الجماعات ودوائرها الواسعة أيضاً بدور رئيسي في كثير من معاركها على النطاق الأوسع.

١٨- وكان في صميم كل هذه الحركات ارتباط قوي بقيم الحفاظ على حرية الإنسان وكرامته وحقوقه، وضرورة المشاركة الفاعلة في القرارات التي تمسّ حياته وسُبل عيشه، وتقرير المصير، ومقاومة تدخّل الدولة في الحياة الخاصة والتحرر من الهيمنة الأجنبية. وكان محور نجاح هذه الحركات قدرة الناس على تجميع أصواتهم، والتجمّع للتعبير عن الدعم أو الاختلاف في الرأي، والتطوُّع بالوقت والموارد لقضية ما، والحصول على التمويل من كل المصادر المتاحة. وغالباً ما كانت تلك الحريات تُمارَس في مواجهة معارضة هائلة من الدولة بتكلفة شخصية كبيرة في كثير من الأحيان. ولم تكن تلك الحركات مجرد حركات وطنية، بل كانت مُثلها مشتركة وكانت تلقى تأييداً على المستويات الإقليمية والقارية والدولية من جانب جماعات المجتمع المدني الأخرى.

١٩- وفي ميدان التنمية، قام المجتمع المدني بدور بارز في انتقاد الخطاب التمكيني وإرسائه وتعزيزه. ولعلنا نتذكّر دور المحتجّين خلال العقود القليلة الأخيرة أثناء "الصحوّة العربية"، وحركة الساخطين في إسبانيا، والمظاهرات السلمية المناهضة للتقشّف في اليونان، وحركة 'احتلوا'، والاحتجاجات المناهضة للعولمة، وغيرها من الحركات، في تركيز الاهتمام على اللامساواة الصارخة التي تنتج عن الظلم الاجتماعي والاقتصادي المتفشّي. وعبرّت صيحة "نحن ٩٩ في المائة" التي نادى بها حركة 'احتلوا' بإيجاز عن اللامساواة الاقتصادية الصارخة بين الأغلبية الواسعة من مواطني العالم والأقلية الضئيلة التي تسيطر على رأس المال والنفوذ السياسي ووسائل الإنتاج. وأكّدت في الوقت نفسه الحركات النسائية جوانب عدم المساواة التي تعانيها المرأة بسبب اضطرارها إلى تحمّل مزيد من أعباء الرعاية، التي يتجاهلها الاقتصاد النقدي ولا يعترف بها، وأثر إضعاف حماية العمالة على القطاع غير الرسمي المتنامي الذي تهيمن عليه العاملات. ونجحت تلك الحركات في تعبئة الناس في جميع أنحاء المعمورة للتعبير عن سخطهم على الترتيبات

الاقتصادية العالمية الحالية، ويدل ذلك على قدرة الأشخاص العاديين الذين تتألف منهم المجموعة المتنوعة من مواطني العالم - على التجمُّع حول قضية والتشكيك في الوضع الراهن.

٢٠- وتعود جذور مساهمة المجتمع المدني في بناء السلام إلى اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية التي تنظّم سلوك النزاع المسلّح وآثاره. وتدين الاتفاقيات بجانب كبير من وجودها إلى عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أنشئت في عام ١٨٦٣. وظلّت اللجنة وجمعياتها الوطنية المنتسبة لها على مر السنوات تقوم بدور أساسي في تقديم الإغاثة الإنسانية إلى أسرى الحرب وضحايا النزاع والأشخاص في حالات الطوارئ الأخرى. وأبّلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً بلائاً حسناً في مساعدة الفئات الضعيفة والدعوة إلى التقيّد بالقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيزهما.

٢١- وكان عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعثاً على إنشاء منظمات من قبيل التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، وأتاح فرصاً كثيرة للتعاون مع منظمات أخرى للدفع قُدماً بأهداف العمل الإنساني. وعزّز المجتمع المدني على مر السنوات وجوده في ميدان بناء السلام عن طريق الدعوة إلى منع النزاع وتعزيز نزع السلاح وتنفيذ نُظم الإنذار المبكّر وتقييم مخاطر النزاع، ومساعدة اللاجئين، والمشاركة في مفاوضات صُنِع السلام، والعمل في مجال العدالة الانتقالية ومبادرات بناء السلام.

٢٢- وهذه الأمثلة ليست سوى غيضٍ من فيض إسهامات المجتمع المدني في تدعيم وتعزيز الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة، وهي حقوق الإنسان، والتنمية، وبناء السلام. وفي حين أن الأمثلة المذكورة آنفاً تمثّل بعض أبرز "إنجازات" المجتمع المدني الرسمي، ينبغي ألا تُغفل الإنجازات الجماعية لأعداد لا تحصى من جماعات المجتمع المدني المحلية والشعبية وغير الرسمية. ويتعيّن علينا أيضاً أن نعترف بعمل المجتمع المدني في مجالات الفنون والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. ويرى المقرر الخاص أن المجال غير الرسمي للمجتمع المدني، على الرغم من عدم إمكانية تحديد حجمه، يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لحقوق الإنسان والتنمية والأمن.

٢- دور المجتمع المدني ومساهمته في مختلف الميادين

٢٣- يمثّل الحق في حرية التجمُّع السلمي والحق في تكوين الجمعيات عنصرين أساسيين من عناصر الديمقراطية، ذلك أنهما يمكّنان النساء والرجال والشباب من التعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في الأعمال الأدبية والفنية والأنشطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، والمشاركة في ممارسة الشعائر الدينية وغيرها من المعتقدات، وتشكيل النقابات والتعاونيات والانضمام إليها، وانتخاب القادة لتمثيل مصالحهم، ومساءلة هؤلاء القادة (انظر قرار المجلس ٢١/١٥، الديباجة). وتعزّز هذه الحقوق وجود مجتمع مدني قوي ونابض بالحيوية على النحو المتوخّى في هذا التقرير. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني النابض ليس هو العامل المحدّد الوحيد للديمقراطية القوية، لأن الحكومة والأسواق يجب أن تقوم أيضاً بدورها الملائم، فإنه يساعد على تعزيز المقوّمات الديمقراطية للدولة، وينبغي لذلك أن يستفيد من نفس الدعم والحماية الممنوحين للقطاعين العام والخاص لتمكينه من المساهمة بدور فعال (انظر الوثيقة A/70/266). ويحقّق المجتمع المدني التوازن أمام الحكومة وقطاع الأعمال ويكتملها في أي

ديمقراطية، ويفتح بالتالي مجالات أمام الناس كي يمارسوا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تأثيرهم على الشؤون العامة والمسائل التي تمسهم.

٢٤- وعندما تُحرَم المجتمعات من شتى الأشكال والفضاءات التي تتيح للناس تكوين الجمعيات والتعبئة، فإن آراء وأفضليات أصحاب الامتيازات أو من تتاح لهم إمكانية الوصول إلى السلطة تكون لها الغلبة. وتختفي وجهات النظر غير المرغوب فيها، ويفقد المجتمع حرية الاختيار وحرية التمثيل. ويمكن القضاء على التنافس الذي يتم من خلال انتخابات نزيهة، أو يمكن أن يفقد أي مغزى ما لم يكن الناس أحراراً في تعبئة الأصوات، وتحديد الأفضليات، وتمثيل المصالح. ويشجع المجتمع المدني هذه المجالات من المشاركة وبيئتها (انظر الوثيقة A/68/299).

٢٥- ولعل الأهم أن عمل المجتمع المدني في تقديم الخدمات والسعي إلى تحقيق المساواة يبعث الأمل في نفوس ملايين الناس الذين يعولون على براعة العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والتزامها وثراء إمكاناتها وحماسها من أجل معالجة مشاكلهم.

٢٦- وحتى في الديمقراطيات الراسخة، يلزم وجود مجتمع مدني قوي لتحدي أوجه عدم المساواة الهيكلية التي يمكن أن تنشأ عن إعلاء مصالح أو أصوات أو قيم معينة فوق غيرها. وعلى سبيل المثال، لا يمكن للأحزاب السياسية أن تكون الصوت الوحيد الذي يُسمع أثناء الانتخابات وتُسبَع كل الأصوات الأخرى. وفي كندا، يُعترف بوجود "أطراف ثالثة" - أي أشخاص أو جماعات غير الأحزاب السياسية أو المرشحين أو رابطات الدوائر الانتخابية - كمشاركين في العملية الانتخابية لأغراض الدعاية الانتخابية^(٤). وعلاوة على ذلك، يقوم المجتمع المدني بدور حاسم فيما بين الانتخابات عن طريق مواصلة رصد قضايا الحكم والتأثير فيها والتحدث عنها. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة بالنسبة لمن ليس بوسعهم التصويت بسبب عوامل مثل السن أو الإدانة الجنائية السابقة أو نوع الجنس أو وضعهم كمهاجرين. ولذلك، مما يستحق الإشادة قيام الدول بوضع إطار مؤسسي للحوار بين المجتمع المدني والسلطات، مثلما في جورجيا واليونان ولاتفيا والمكسيك وجمهورية مولدوفا ورومانيا^(٥). وفي المقابل، مما يقوّض الديمقراطية إغلاق المجال أمام المجتمع المدني بوسائل تشمل فرض قيود خفية، مثل إجراء مشاورات وقائعها مجهزة سلفاً مع مشاركين يتم انتقاؤهم بعناية لاستيفاء الشكل الإجرائي دون الوفاء بالمتطلبات الموضوعية.

٢٧- وفي عالم تسوده العولمة، يمكن للقرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة في بلد ما أن تؤثر بسهولة على سُبل معيشة الناس في أنحاء أخرى من العالم. وتمتلك الشركات عبر الوطنية موارد هائلة من القوة والسيطرة أكبر بكثير من دخل كثير من البلدان. ويرى المقرر الخاص أن قدرة المجتمع المدني على العمل عبر الحدود الوطنية تعني أنه يؤدي دوراً لا غنى عنه في موازنة هذه القوة.

٢٨- وعلى الرغم من أن عدة منظمات متعددة الأطراف فتحت بعض المجال أمام المجتمع المدني في مداولاتها، لا يزال يتعين عمل المزيد للاعتراف بأن للمجتمع المدني مصلحة على قدم

(٤) مساهمة كندا.

(٥) انظر مساهمات جورجيا، واليونان، ولاتفيا، والمكسيك، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا.

المساواة مع سائر الجهات الفاعلة غير الحكومية^(٦). وتتيح مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في المحافل المتعددة الأطراف التعبير عن آراء قد لا تحبّها أو لا تمثلها الوفود الحكومية، وسماع الأصوات المحلية التي لولا ذلك لطمستها المصالح الدولية.

٢٩- ومن ذلك على سبيل المثال أن المشاركة الشكلية الحالية لمنظمة التجارة العالمية مع المجتمع المدني لا تستفيد من قدرات المجتمع المدني وخبراته، مثل تمثيل الأصوات المهمّشة والأفكار المبتكرة للنهوض بالتنمية^(٧). وكان أداء المجتمع المدني أفضل في إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وبصفة خاصة، حقّق الائتلاف العالمي للمنظمات غير الربحية المعني بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (ائتلاف من المجتمع المدني معني بقضايا فرقة العمل) تقدماً مطرداً في التعبير عن الشواغل المتصلة بما يقع على المنظمات غير الربحية من أثر سلبي ناتج عن السياسات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وساعدت هذه المنصّة منذ عهد أقرب المنظمات غير الربحية على تحقيق تمثيل لها في المنتدى التشاوري للقطاع الخاص التابع لفرقة العمل المذكورة الذي يناقش بانتظام القضايا التي تمس القطاع غير الربحي^(٨) على الرغم من أنه يتألّف أساساً من ممثلين من قطاع الأعمال.

٣٠- وتتطلب المشاركة الهادفة أن يكون حيّز صنع القرار مفتوحاً من حيث المبدأ ومتاحاً للجميع، بما يشمل المجتمع المدني بكل تنوّعه. ويشمل هذا الحيّز الأماكن الجغرافية والمادية التي تقام فيها الاجتماعات والمشاورات وكذلك الظروف الهيكلية التي تيسّر المشاركة أو تعرقلها. ومنحت الجمعية العامة مؤخراً مركز المراقب لغرفة التجارة الدولية من أجل تزويد مجتمع الأعمال بفرص أوسع للمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها^(٩). ومما لا يخلو من دلالة أن الدور الهام لتقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني لا يحظى بنفس الاعتراف.

٣١- وكشفت دراسات حالة شملت عمالاً غير رسميين في البرازيل وكولومبيا والهند وجنوب أفريقيا - معظمهم من النساء اللواتي يقمن بأعمال منخفضة الأجر دون حماية، مثل البيع في الشوارع، وجمع النفايات، والعمل المنزلي - عن أن تحسّن سُبل العيش يعتمد في كثير من الأحيان على المستفيدين الذين يؤدّون أدواراً قيادية وتتاح لهم الفرص والقدرة على تمثيل مصالحهم^(١٠). واستفاد نجاح هذه الجماعات من مواطن قوة المجتمع المدني، مثل الأخذ بنهج تصاعدي يشجّع على المشاركة والتعبئة المجتمعية والشراكات إلى جانب بناء القدرات والموارد التقنية، لإقامة حوار وتنمية مهارات التفاوض. وساهمت القدرة على ممارسة الحق في التجمّع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أيضاً بدور محوري في تلك النجاحات.

(٦) انظر:

https://www.globalpolicy.org/images/pdfs/GPFEurope/Corporate_Influence_on_the_Business_and_Human_Rights_Agenda.pdf

(٧) Erin Hannah, James Scott and Rorden Wilkinson "Reforming WTO-civil society engagement",

World Trade Review، متاح في الرابط التالي: <http://sro.sussex.ac.uk/63983/>

(٨) <http://fatfplatform.org/latest-news-4-seats-pcf/>

(٩) القرار ١٥٦/٧١.

(١٠) مساهمة شبكة المرأة في العمل غير الرسمي: العوامة والتنظيم.

٣٢- ويساهم المجتمع المدني أيضاً بدور هام في الاقتصاد، لا سيما من خلال ما يتيح من فرص للعمل والنشاط التطوعي. وأظهرت دراسة استقصائية تناولت ١٦ بلداً إلى أن القطاع غير الربحي يستخدم نسبة من القوة العاملة تزيد كثيراً على النسبة المستخدمة في بعض الصناعات الأخرى، مثل قطاع النقل، ويستأثر بما متوسطه ٤,٥ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر مجموعة من الخدمات الأساسية. وفي ١٣ بلداً من البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية، بلغ مجموع عدد الأشخاص العاملين في القطاع غير الربحي في المتوسط ٧,٤ في المائة من مجموع القوة العاملة^(١١). وفي الجمهورية التشيكية، ساهم القطاع غير الربحي بنحو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة. وساهم القطاع التطوعي في المملكة المتحدة بنحو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وبلغت نسبة العاملين في ذلك القطاع في حزيران/يونيه ٢٠١٥ حوالي ٢,٧ في المائة من القوة العاملة في البلد^(١٢). وفي عام ٢٠١٢، أشارت التقديرات إلى أن قيمة النشاط الطوعي في ذلك البلد ناهزت ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٣). وفي سلوفينيا، بلغت نسبة العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية ٠,٨ في المائة من القوة العاملة النشطة في عام ٢٠١٥^(١٤). وساهم المجتمع المدني بما نسبته ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السويد في عام ٢٠١٤^(١٥).

٣٣- ويقوم المجتمع المدني أيضاً بدور هام كقناة لتوصيل المساعدة الإنمائية، ذلك أن منظمات المجتمع المدني تتخذ في كثير من الأحيان وضعا أفضل بمكّنها من العمل عن كثب مع المستفيدين والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ. وفي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، وجّهت الجهات المانحة الخاصة ٨٦ في المائة من تمويلها للأعمال الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية^(١٦).

٣٤- ويزداد الاعتراف بدور المجتمع المدني في إرساء السلام الدائم في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقوم بأدوار لا تستطيع الجهات السياسية الفاعلة أداءها لأن هذه المنظمات يمكن أن تكون أكثر استقلالاً وحيادية ومرونة. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً لجماعات المجتمع المدني أن تكون لها صلات أفضل بالدوائر الشعبية وتستطيع الحفاظ على السرية وترتبط بعلاقات ثقة أكبر مع السكان المحليين^(١٧). وفي كولومبيا، شارك

(١١) انظر: http://ccss.jhu.edu/wp-content/uploads/downloads/2013/04/JHU_Global-Civil-Society-Volunteering_FINAL_3.2013.pdf

(١٢) انظر: <https://data.ncvo.org.uk/a/almanac16/economic-value-2/>

(١٣) انظر: <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20160105160709/> and www.ons.gov.uk/
ons/rel/wellbeing/household-satellite-accounts/valuing-voluntary-activity-in-the-uk/art--valuing-voluntary-activity-in-the-uk.html

(١٤) مساهمة سلوفينيا.

(١٥) انظر: www.scb.se/en/finding-statistics/statistics-by-subject-area/business-activities/structure-of-the-business-sector/the-civil-society/pong/statistical-news/civil-societys-contribution-to-gdp-was-3.2-percent/

(١٦) Development Initiatives, *Global Humanitarian Assistance Report 2016*، الصفحة ٦٦.

(١٧) Martina Fisher, "Civil society in conflict transformation: strengths and limitations" in *Advancing Conflict Transformation: The Berghof Handbook II*, Beatrix Austin, Martina Fischer, Hans J. Giessmann, eds. (Opladen/Framington Hills, Barbara Budrich Publishers, 2011) الصفحة ٢٩٤.

المجتمع المدني في عملية السلام بطرق شتى. ومن خلال حملات عبر وسائط التواصل الاجتماعي، أتاحت منظمات مثل منظمة أفيسيرو مساحات أمام الناس للمشاركة في التنمية الاجتماعية وأنشطة بناء السلام^(١٨).

٣٥- ويشير نمو الأصولية والتطرف العنيف والإرهاب قلقاً بالغاً في عالم اليوم. ويشكّل ذلك تهديداً للديمقراطية وقدرة الناس على المشاركة في مجتمعاتهم وتشكيل مصائرهم والإعراب عن شواغلهم وتحسين حياتهم. وفي كثير من البلدان، بات المجتمع المدني، بقصد أو بسبب التقصير، ضحية لمكافحة التطرف. وقُلِّص الحق في حرية التجمُّع السلمي وتكوين الجمعيات، بينما قُيِّمَت حرية الرأي والتعبير وغيرها من الحقوق تحت ستار مكافحة التطرف أو الإرهاب. ومن المفارقة أن تقليص الحقوق والحريات يخلق بيئات تنشر التطرف الذي تسعى السلطات إلى استئصاله. ووجود مجتمع مدني قوي واحترام حقوق الإنسان عموماً عاملان من العوامل الحاسمة في مكافحة التطرف وفي توجيه أساليب التعبير عن المعارضة والإحباط بطريقة مشروعة من خلال النظام (الوثيقة A/HRC/32/36، الفقرات من ٨٠ إلى ٨٩). ويرى المقرر الخاص أن منظمة 'مسلمون من أجل حقوق الإنسان' غير الحكومية الكينية التي تعزّز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان للفئات المهمّشة، مثال للدور الإيجابي الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في مكافحة التطرف^(١٩).

جيم - إنجازات المجتمع المدني

٣٦- لا يمكن لتقرير بهذا الحجم والنطاق أن يوفي المجتمع المدني حقه في الإنجازات والإسهامات الإيجابية الهائلة التي يقدمها كل يوم في جميع أنحاء العالم. ولذلك اختار المقرر الخاص أن يسلط الضوء على مساهمات المجتمع المدني في بضعة مجالات يرى أن المجتمع المدني أبلى فيها بلاءً حسناً في النهوض بالديمقراطية والتنمية والسلام. وتحدّد المواضيع التي اختارها المقرر الخاص بعض نقاط القوة المتأصلة في المجتمع المدني باعتباره عنصراً يجيِّع الأصوات و ثقلاً يوازن سلطة الدولة والقطاع الخاص. وتُثبت الأمثلة المقدّمة أن المجتمع المدني دائرة ينبغي للدول ألا تتجاهلها أو تقوّضها أو تبخسها قيمتها.

٣٧- ويستمد المقرر الخاص الأمثلة التي ساقها أساساً من خبرته أثناء مدة اضطلاع بالولاية ومن الاقتراحات التي طرحها المهيّبون على الاستبيانات والأشخاص الذين شاركوا في المشاورات التي أجريت عند إعداد هذا التقرير.

١- السعي إلى تحقيق المساءلة

٣٨- يشمل دور المجتمع المدني الذي ربما يكون الأشد وضوحاً تعزيز سيادة القانون، ومساءلة الحكومات ومؤسسات الأعمال، ووضع حدود لإساءة استعمال السلطة، وتحويل علاقات القوة، والمطالبة بالانتصاف. وهذا الدور هو أيضاً ما يثير في الأغلب حنق الحكومات والقطاع الخاص على السواء. وتمثّل المساءلة مجالاً من المجالات التي يستفيد فيها المجتمع المدني

(١٨) انظر: <http://reliefweb.int/report/colombia/el-avispero-civil-society-network-promoting-peace-colombia>

(١٩) انظر: www.muhi.org

من قدرته على تحقيق التوازن والاستفادة في الوقت نفسه من الاستراتيجيات التعاونية. ويؤدّي المجتمع المدني دوراً لا غنى عنه في إرساء الديمقراطية أو الحفاظ عليها عن طريق إخضاع السلطة لآليات الضبط، وتضخيم تعددية الأصوات والآراء، وتحذير الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية عندما تتعاس عن الوفاء بالتزاماتها.

٣٩- وتبادر جماعات المجتمع المدني بمختلف أنواعها بمقاومة علاقات القوة أو تغييرها أو تشكيلها في مجتمعاتها المحلية أو بلدانها بشكل عام. وتشمل أبرز الأمثلة الأخيرة مجموعة من الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، مثل حركة 'الحياة السود أهميتها' والحركات المناهضة بالديمقراطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوكرانيا. وفي البرازيل وغواتيمالا وأيسلندا وجمهورية كوريا، أدت مطالب السكان بالمساءلة إلى تغييرات في القيادة. وفي بولندا وتركيا، أدت المظاهرات الجماهيرية إلى سحب مشاريع قوانين لا تحظى بشعبية لحظر عمليات الإجهاض وإضفاء الشرعية على الاعتداء الجنسي على التوالى. ويشارك أيضاً المدافعون والناشطون في مجال حقوق الإنسان والعاملون في مجال التنمية في أعمال بناء السلام وحلّ النزاع في جميع أنحاء العالم.

٤٠- وكثيراً ما تنظر الحكومات إلى مواجهة السلطة الجاحمة للدولة أو الجهات الفاعلة في السوق باعتبارها معارضة سياسية، حتى عندما لا تسعى جماعات المجتمع المدني إلى تحقيق قوة سياسية لنفسها. وفي زامبيا، وُصِفَ المنتدى المدني المعني بالإسكان والموئل الذي يحمل صراحة لواء الدفاع عن حقوق الجماعات المهمّشة في الأرض والمسكن، بأنه جزء من المعارضة السياسية بسبب انتقاده سياسات الحكومة. ونجح المنتدى في جملة أمور شملت إبراز الشواغل المتعلقة بالإسكان لدى الحكومة، وقاوم الإخلاء التعسّفي للمجتمعات المحلية وعبأ الجماعات الشعبية للمشاركة في تنقيح سياسة الإسكان^(٢٠).

٤١- وتقوم جماعات المجتمع المدني بدور حاسم في منع النزاعات والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وكذلك في أعقاب تلك الأحداث. وفي تقريره الذي قدّمه إلى مجلس حقوق الإنسان، سلّط المقرّر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، الضوء على مساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك نقابات العمال، في بولندا وجنوب أفريقيا وتونس، والمؤسسات الدينية في بوروندي وشيلي وأوروغواي، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الضحايا في الأرجنتين^(٢١) وشيلي وغواتيمالا (انظر الوثيقة A/HRC/30/42، الفقرات من ٨٥ إلى ٨٧)، في المطالبة بالمساءلة كجزء من جدول الأعمال السياسي في أعقاب ما ارتكب من فظائع جماعية.

٤٢- ومما يساعد المجتمع المدني كثيراً على تشكيل القواعد والقيّم التي تعزّز مجتمعاً صالحاً والسعي إلى إنفاذ تلك القواعد والقيّم قدرته على المطالبة بالمساءلة. ومن خلال التقاضي، نجح المجتمع المدني في إنفاذ القوانين التمكينية أو إلغاء القواعد التقييدية التي تقوّض القِيَم، مثل قِيَم

(٢٠) مساهمة المنتدى المدني المعني بالإسكان والموئل (زامبيا).

(٢١) مساهمة مكتب الدراسات القانونية والاجتماعية: قامت منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في العدالة الانتقالية، بما في ذلك في الأرجنتين، حيث ساهمت منظمات مثل الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية، والجمعية التأسيسية لأمهات ساحة أيار/مايو، في إبراز ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الحكم الدكتاتوري العسكري في سبعينات القرن الماضي.

المساواة والإدماج. وفي زمبابوي، نجح حظر زواج القاصرات بعد إجراءات التقاضي. ونجح القائمون بجمع النفايات في كولومبيا في التقدّم بدعاوى أمام المحكمة الدستورية للدفاع عن جمع النفايات كمهنة، وشجّع ذلك بالتالي على الارتقاء بجماعي النفايات في سلسلة قيمة إعادة التدوير، والسعي إلى دمج أنشطتهم في نظام الخدمات العامة، وضمان تقاضيهم أجورهم^(٢٢). وأخيراً، في الولايات المتحدة، كان للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية دور رائد في استخدام التقاضي للطعن في قانونية بعض الأوامر التنفيذية المثيرة للجدل التي أصدرها الرئيس دونالد ترامب، وبخاصة ما يسمى بحظر المسلمين^(٢٣).

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٩، ونتيجة لضغوط المجتمع المدني وحلفائه في كونغرس الولايات المتحدة، شرعت لجنة مجلس الشيوخ المصغرة المعنية بالاستخبارات في استعراض مشترك لممارسات التعذيب التي ارتكبتها الدولة في الماضي. وتطلّب نشر الموجز التنفيذي المنقح لذلك التقرير في عام ٢٠١٤ ضغوطاً إضافية من المجتمع المدني ولجنة مجلس الشيوخ. وساهم إصدار الموجز التنفيذي في الموافقة في نهاية المطاف على تعديل ماكين - فاينشتاين لمناهضة التعذيب، وعزّز ذلك حظر التعذيب والرقابة على الاحتجاز لدواعي الأمن القومي^(٢٤). وفي المملكة المتحدة، أدى استمرار الضغوط من جماعات المجتمع المدني إلى إجراء تحقيق عام في استخدام الحكومة للشرطة السرية في اختراق الجماعات الناشطة والاحتجاجية (انظر الوثيقة A/HRC/35/28/Add.1، والوثيقة A/HRC/23/39/Add.1).

٤٤ - ويمكن أيضاً للمجتمع المدني أن يعزّز المؤسسات عن طريق إرساء أساس لدعم المعايير والقيم الإيجابية. وفي ماليزيا، قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا، بالتحقيق في تعامل الشرطة مع التجمّعات التي أطلقها ائتلاف بيرسيه في أعقاب أعمال القمع العنيفة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ووثق تقرير اللجنة الاستخدام المفرط للقوة وأوصى بتغييرات أسفرت عن اتخاذ الشرطة موقفاً أكثر تساهلاً أثناء التجمّعات التي انطلقت لاحقاً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتهدف تجمّعات ائتلاف بيرسيه إلى ضمان إجراء انتخابات "نظيفة"، وتوّجت حملة بيرسيه 2.0 في عام ٢٠١٣ بأعلى نسبة إقبال على التصويت في تاريخ ماليزيا، حيث بلغت ٨٤,٨ في المائة^(٢٥).

٤٥ - ويمكن تعزيز مصداقية الانتخابات عن طريق مراقبتها من جانب مواطنين محايدين. وفي الصومال، على سبيل المثال، دعا المجتمع المدني على نطاق واسع إلى إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية، وراقب الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في عام ٢٠١٦، على الرغم من صعوبة الظروف^(٢٦). وشجّع الراصدون من المجتمع المدني على نزاهة الانتخابات في أماكن مثل جورجيا^(٢٧) وغانا^(٢٨).

(٢٢) مساهمة من شبكة المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم.

(٢٣) انظر: www.aclu.org/blog/speak-freely/well-see-you-court-20-once-muslim-ban-still-muslim-ban.

(٢٤) مساهمة من مركز ضحايا التعذيب (الولايات المتحدة).

(٢٥) مساهمة من ائتلاف بيرسيه 2.0 (ماليزيا).

(٢٦) مساهمة من منتدى سيد (السويد)، متاحة في: <http://www.saferworld.org.uk/news-and-views/news-article/698--civil-society-observes-somaliaas-2016-electoral-process>.

(٢٧) انظر: <http://iphronline.org/georgia-joint-statement-monitoring-elections-20161009.html>.

(٢٨) انظر: www.codeghana.org/.

٤٦ - وعلى الصعيد العالمي، كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية انتصاراً كبيراً للمجتمع المدني وجهوده من أجل ضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضد حقوق الإنسان. وبُذلت أيضاً جهود لتحقيق العدالة في المحاكم الوطنية والمتخصصة عقب المساعي التي قامت بها جماعات الضحايا. وحوكم رئيس تشاد السابق، حسين حبري، وأدين في السنغال في عام ٢٠١٦ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أساساً بمبادرة وبتوجيه من رابطات الضحايا والمنظمات غير الحكومية^(٢٩). وفي إريتريا، دفع استمرار نشاط جماعات ورابطات المواطنين في الشتات إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة لتحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا^(٣٠).

٢- دعم المشاركة والتمكين

٤٧ - يحق للمواطنين المشاركة في الشؤون العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق شغل المناصب أو مواقع صنع القرار، أو عن طريق اختيار ممثلين للقيام بذلك نيابة عنهم^(٣١). ويتيح المجتمع المدني قناة مناسبة يشارك من خلالها الناس في القضايا التي تمسهم ويتخذون إجراءات بشأنها. ويمكنهم بذلك أن يمارسوا، منفردين أو مجتمعين، مزيداً من السيطرة على سُبُل عيشهم ورفاههم الشخصي، والتأثير على ممارسة السلطة السياسية، وإدارة مواردهم الطبيعية، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود في المستقبل.

٤٨ - وأكد المقرر الخاص أهمية دور منظمات المجتمع المدني في سياق الانتخابات عن طريق الدفاع عن مصالح المستفيدين، وحماية المعايير الديمقراطية ومساءلة السلطات (انظر الوثيقة A/68/299، الفقرتان ٤٢ و ٤٣). ويشارك المجتمع المدني في الحياة السياسية أيضاً بطرق أخرى. ففي تونس، اعتُبر وضع دستور جديد في أعقاب الانتفاضة، جزءاً من نجاح البنية الانتقالية. وعلى الرغم من المناخ السياسي المخفوف بالتحديات، قامت جماعات المجتمع المدني بدور هام في الدعوة إلى عملية الصياغة والتداول، وتعزيز شفافيتها. ونظمت بعض الجماعات لقاءات مفتوحة وجلسات إعلامية في جميع أنحاء البلد، وشجعت على الحوار بين المواطنين وأعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية، بينما أجرت جماعات أخرى حملات للتوعية وشاركت في الإضرابات والاحتجاجات، وساهمت بخبرتها ومواردها في العملية^(٣٢). والواقع أن عمليات وضع الدساتير في كينيا والصومال وزمبابوي كانت مدفوعة من منظمات المجتمع المدني^(٣٣).

٤٩ - وفي الجمهورية العربية السورية، ظهر مجتمع مدني جريء وسط النزاع والدمار الذي أعقب الانتفاضة، وعقد العزم على مواصلة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي. وتقوم منظمات المجتمع المدني وأفراده بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المحاربون ويعملون مع الجماعات المسلحة لتشجيع التقيّد بمدونة قواعد السلوك وتقديم الرعاية الطبية وتوفير خدمات

(٢٩) انظر: www.ictj.org/news/reed-brody-hiss%3%A8ne-habr%3%A9-trial-shows-power-victims%2E80%99-and-civil-society%2E80%99s-agency

(٣٠) انظر: www.hrw.org/news/2014/09/26/eritrea-un-names-commission-inquiry

(٣١) التعليق العام رقم ٢٥ (١٩٩٦) بشأن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحقوق الاقتراع.

(٣٢) انظر: www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/democracy/tunisia-constitution-making-process.pdf

(٣٣) مساهمة منتدى سيد (السويد) والصندوق الاستئماني للبحث والتثقيف بشأن المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي (زمبابوي).

من قبيل الدعم النفسي، ودورات اللغات، والتدريب على المهارات. ولا يزال المجتمع المدني يُبث قدرته على توفير الأدوات والبيئات اللازمة للنجاة من الأزمة الحالية، وعن طريق إرساء أسس الديمقراطية والعدالة ومجتمع تعددي^(٣٤).

٥٠- وتتسم القدرة والمقدرة على تجميع الأصوات بأهمية خاصة للمجتمعات المحلية المهمشة. وفي هذا الصدد، تحفل سيرة المجتمع المدني بالإنجازات. وحققت جماعات المجتمع المدني التي تضم طيفاً من الجماعات المهمشة وتعمل معها - بما يشمل السكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والأطفال، والنساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وجماعات الأقليات، والمشردين داخلياً، وغير المواطنين، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء والعمال المهاجرون - تقدماً هائلاً في تسليط الضوء على ما تعانيه هذه الجماعات من حرمان، وفي حماية حقوقها. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تكفل اللجنة الإثنية للسلام والدفاع عن الحقوق الإقليمية مشاركة السكان الأفارقة والشعوب الأصلية في عملية السلام، وكانت مشاركتها إيداناً بفتح فصل في اتفاق السلام النهائي الذي ركّز على الانتماء الإثني^(٣٥).

٥١- وأتاح عمل المجتمع المدني للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين تحقيق تقدّم هائل في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في مجال المساواة في الزواج. ويسمح الآن أكثر من ٢٠ بلداً بزواج مثليي الجنس، وهو ما يرجع الفضل فيه إلى حدٍ بعيد إلى جهود الدعوة التي بذلتها تلك الأوساط^(٣٦)، وفي مطلع عام ٢٠٠٠، لم تكن هناك أي بلدان تسمح بذلك^(٣٧). وحققت أعمال الدعوة التي قامت بها تلك الأوساط أيضاً نجاحاً منقطع النظير في تغيير الرأي العام. ففي عام ١٩٩٦، على سبيل المثال، لم يكن يؤيد فكرة زواج مثليي الجنس في الولايات المتحدة سوى ٢٦ في المائة من الأشخاص. وبحلول عام ٢٠١٥ ازداد هذا العدد ووصل إلى ٦١ في المائة^(٣٨).

٥٢- ونجحت الجماعات التي تسعى إلى القضاء على التمييز القائم على النظام الطبقي والنسب، والجماعات التي تكافح التمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق في إبراز الانتهاكات التي تواجهها تلك المجموعات والتي لم يكن يتم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك، قدّمت المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات في آذار/مارس ٢٠١٦ (الوثيقة A/HRC/31/56) أول تقرير شامل من الأمم المتحدة بشأن التمييز القائم على النظام الطبقي، وحُدّدت في عام ٢٠١٥ ولاية خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بمسألة التمتع بحقوق الإنسان في حالة الأشخاص المصابين بالمهق^(٣٩).

(٣٤) انظر: www.opendemocracy.net/arab-awakening/hania-mourtada-penny-green/syrian-activists-repairing-fabric-of-civil-society-even-as-it-comes-undone.

(٣٥) مساهمة من اللجنة الإثنية للسلام والدفاع عن الحقوق الإقليمية.

(٣٦) انظر: www.lgbtqnation.com/tag/gay-marriage/.

(٣٧) انظر: www.government.nl/topics/family-law/contents/same-sex-marriage.

(٣٨) <http://www.gallup.com/poll/191645/americans-support-gay-marriage-remains-high.aspx>.

(٣٩) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/Albinism/Pages/Mandate.aspx.

٥٣- ويرجع اعتماد اتفاقية العمال المنزليين لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية أساساً إلى جهود شبكة عالمية من منظمات العمال المنزليين التي تكوّنت تحت رعاية الشبكة الدولية للعمال المنزليين (وهي الآن الاتحاد الدولي للعمال المنزليين). وكان ذلك إنجازاً بارزاً لعب فيه العمال المنزليون من جميع أنحاء العالم، الذين يُستَبعدون في كثير من الأحيان من نطاق آليات الرقابة، دوراً مباشراً وفعالاً في صياغة مطالب واضحة والدعوة إلى معالجتها في الاتفاقية^(٤٠).

٥٤- ونجح المجتمع المدني في دفع المنظمات المتعددة الأطراف إلى فتح عملياتها الخاصة بصنع القرار للتدقيق العام والمدخلات العامة. ومن الإنجازات البارزة العملية التي اعتمدها الأمم المتحدة في اختيار أمينها العام الجديد الذي تولّى منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي إطار شعار حملة "واحدٌ يمثّل سبعة بلايين"، شارك المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم فيما يُعتبر أكثر العمليات انفتاحاً حتى الآن لاختيار الأمين العام للأمم المتحدة^(٤١). وبالمثل، نجحت لجنة حماية الصحفيين مؤخراً في الحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهي فرصة للمشاركة في عمليات الأمم المفتوحة - بعد سنوات من المعارضة من جانب بعض الدول^(٤٢). غير أن هذا الإنجاز لم يتكرر ولا يعني حدوث تغيير في المواقف أو الأساليب التي تتخذها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي الهيئة التي تمنح المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية، ولا يزال في حاجة إلى إصلاحات كبيرة.

٥٥- وفي حالات أخرى، حقّزت الإجراءات المدنية الجمهور، مما أذى إلى إصلاحات إيجابية. ووفقاً للصندوق الاستئماني للبحث والتثقيف بشأن المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي، يمثّل سنّ قانون العنف العائلي في عام ٢٠١٧ انتصاراً بعد سنوات من جهود الدعوة التي قامت بها جماعات المجتمع المدني؛ ويُحسب للقانون تخفيضه مستويات العنف القائم على نوع الجنس^(٤٣). وبالمثل، أُرسيت المساواة بين الجنسين من خلال عددٍ من المبادرات، مثل تشريع المساواة بين الجنسين، وبرامج التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، واستئصال التقاليد والمواقف الثقافية الضارة بالنهوض بالمرأة أو تغييرها^(٤٤).

٣- تحفيز الابتكار وتطبيقه

٥٦- ينظر المقرّر الخاص إلى الابتكار باعتباره قدرة المجتمع المدني على المبادرة بأفكار أو منتجات أو أساليب جديدة تحسّن رفاه المجتمع أو الاستفادة منها أو الاستجابة لها. ويتخذ المجتمع المدني وضعاً مناسباً، بفضل ما ينفرد به من خصائص - لا سيما دوافعه غير الهادفة للربح وقدرته على تعزيز دوائر الأشخاص ذوي المصالح المشتركة - يجعله قادراً على إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل. وتعني هذه الخصائص أيضاً أن المجتمع المدني يتمتّع بإمكانات كبيرة باعتباره

(٤٠) مساهمة شبكة المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم.

(٤١) انظر: [www.una.org.uk/news/guterres-poised-become-next-sec-gen-after-historic-open-process-](http://www.una.org.uk/news/guterres-poised-become-next-sec-gen-after-historic-open-process) .una-uk-campaign-victory

(٤٢) انظر: <https://cpj.org/2016/07/un-committee-grants-cpj-accreditation.php>.

(٤٣) مساهمة الصندوق الاستئماني للبحث والتثقيف بشأن المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي (زمبابوي).

(٤٤) مساهمة من منظمة النساء من أجل التغيير (زامبيا).

"محرّكاً ثالثاً" للابتكار الذي لا يحركه الربح (خلافاً للابتكار الذي تُمسك بزمامه مؤسسات الأعمال) ولا مصلحة الدولة (خلافاً للابتكار الذي تقوده الحكومات).

٥٧- ومن الأمثلة على ذلك تكنولوجيا التبريد المعروفة باسم 'التجميد الأخضر' الذي ساعدت منظمة غرين بيس (السلام الأخضر) غير الحكومية على تطويره في تسعينات القرن الماضي^(٤٥). وحسّن التجميد الأخضر تكنولوجيا التبريد الحالية عن طريق القضاء على الحاجة إلى الغازات التي ساهمت في استنفاد الأوزون والاحتزاز العالمي. وهناك حالياً أكثر من ٨٥٠ مليون وحدة تجميد أخضر مستخدمة على مستخدمة على نطاق العالم.

٥٨- وكان حماس المجتمع المدني ملحوظاً في الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في التنظيم والتداول والابتكار. وفي حين أن دور وسائط التواصل الاجتماعي في تعبئة الناس أثناء الصحو العربية معروف تماماً، فقد أثبت فائدته في سياقات أخرى. ففي المملكة العربية السعودية، تستخدم النساء اللواتي لا يمكنهن العمل بحرية في الأماكن العامة بسبب القيود الاجتماعية الصارمة، بما في ذلك حظر قيادة النساء للسيارات، مساحات على شبكة الإنترنت للمشاركة في مجتمع مدني متصل افتراضياً. وهذا خير مثال للأسباب التي دفعت المقرر الخاص ومجلس حقوق الإنسان وغيرهما إلى التأكيد مراراً على أن الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات ينطبق على شبكة الإنترنت وخارجها (انظر الوثيقة A/HRC/26/29، الفقرة ٢٢، والوثيقة A/HRC/RES/21/16).

٥٩- واستحدثت كثير من جماعات المجتمع المدني تطبيقات تستفيد من التكنولوجيا لأداء وظائف مفيدة، مثل تحويل الأموال وترتيب الائتمانات، وتبوع أنماط الطقس والأمطار في الزراعة وأداء المهام المتصلة بالصحة والتعليم. وبصورة أعمّ فإن تطوير برمجيات المصادر المفتوحة، وهي برامج حاسوبية يمكن دراستها وتغييرها وتوزيعها على أي شخص ولأي غرض، كان مدفوعاً إلى حدٍ كبيرٍ بمنظمات المجتمع المدني، مثل مؤسسة موزيلا^(٤٦)، ومبادرة برمجيات المصدر المفتوح^(٤٧)، ومؤسسة البرمجيات الحرة^(٤٨).

٦٠- بيد أن التكنولوجيا سيف ذو حدين. فالتقدم التكنولوجي يمكن استخدامه في الخير والشر على حدٍ سواء. وظلّت جماعات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان في طليعة المشهد التكنولوجي السريع التغيّر، لا سيما في ظل التأثير على الشواغل المتعلقة بالخصوصية. ويشارك المجتمع المدني في جهود عديدة لحماية الإنسان من الرقابة والمراقبة والاعتداء على شخصه أو بياناته من قِبَل الدولة والكيانات الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال أن ائتلاف مناهضة صدارات المراقبة غير القانونية يدعو إلى مكافحة تصدير تكنولوجيات المراقبة الرقمية المستخدمة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ويساعد تجمّع التكنولوجيا التكتيكية دعاء حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين على تعزيز مهاراتهم في مجال الأمن الرقمي^(٤٩). ويُدرك المجتمع المدني أيضاً

(٤٥) انظر: www.greenpeace.org/international/en/news/Blogs/makingwaves/happy-birthday-.greenfreeze/blog/44473/

(٤٦) انظر: www.mozilla.org/en-US/

(٤٧) انظر: <https://opensource.org/>

(٤٨) انظر: www.fsf.org/

(٤٩) انظر: [www.privacyinternational.org/node/602](https://tacticaltech.org/projects/28) و [www.privacyinternational.org/node/602](https://tacticaltech.org/projects/28)

علاقات القوة التي تركز عليها ملكية مراقبة التكنولوجيات الرقمية التي تهيمن عليها بدرجة كبيرة الشركات، ويدعو بصورة متزايدة إلى أشكال ديمقراطية لإدارة الإنترنت ومراقبتها، ويشترك فيها^(٥٠).

٦١- ويستخدم المجتمع المدني منصات واسعة الانتشار لتعهد الجموع من أجل توسيع نطاق عملها لاجتذاب قطاعات من الجماهير أوسع مما كان ممكناً من قبل لإيجاد حلول للمشاكل. وعلى سبيل المثال، استُحدثت منصة أو شاهيدي لرسم خرائط العنف الانتخابي والتصدي له أثناء انتخابات عام ٢٠٠٨ في كينيا، وتُستخدم منذ ذلك الحين لتلبية الاحتياجات الأخرى إلى المعلومات المستمدة من الجموع في كافة أنحاء العالم^(٥١). ويتيح التمويل الجماعي الذي تيسره أيضاً التكنولوجيا الرقمية للجمعي التبرعات إمكانية الوصول إلى جمهور متنوع قد لا يتمكنون من التفاعل معه ويمكن أن يساعدهم على اجتذاب جهات مانحة لا تساهم في العادة في قضيتهم.

٦٢- وفي الاتحاد الروسي، ترصد جماعة المعلومات الشرطة (OVD-Info) حالات الاعتقال والاحتجاز أثناء الاحتجاجات وغير ذلك من جوانب حرية التجمُّع. وشهدت الجماعة تقريباً استفاد تمويلها تماماً بعد القيود الشديدة التي فرضها البلد على قدرة المجتمع المدني على الوصول إلى الموارد الأجنبية. ومع ذلك، تمكنت المنظمة، بمساعدة من التمويل الجماعي، الاستعاضة عن تمويلها الأجنبي بتبرعات محلية خاصة صغيرة. وعلاوة على ذلك، ساعدت عملية التمويل الجماعي المنظمة على نشر المعلومات عن عملها^(٥٢). واستُخدم التمويل الجماعي أيضاً في الاستجابة للأزمات الإنسانية، مثل الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٥^(٥٣).

٦٣- ويتجاوز الابتكار استخدام التكنولوجيا، ويمكن أن يشمل التقدُّم الاجتماعي والسياسي. من ذلك على سبيل المثال أن شراكة الموازنة الدولية تدعو إلى زيادة مشاركة المواطنين في وضع الميزانيات، وشفافية الميزانيات، وتشديد الرقابة على الميزانيات. ومنذ عام ٢٠٠٦، عندما أُجريت أول دراسة استقصائية للميزانية المفتوحة (التي تقيّم الشفافية النسبية للميزانيات والمشاركة فيها والرقابة عليها)، ازداد عدد البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية، وكذلك حجم المعلومات التي تنشرها البلدان عن الميزانية^(٥٤). ويتعارض الدور المتزايد للمجتمع المدني في وضع الميزانيات مع الأفكار السائدة القائلة بأن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد حكر على الحكومة وتُتخذ في جانب كبير منها وراء الأبواب المغلقة. وعمّقت مشاركة المجتمع المدني أيضاً الوعي بالآثار السلبية لما يبدو أنه ميزانيات محايدة جنسانياً على المرأة (وربما على الفئات المهمشة الأخرى)، وبالتالي الحاجة إلى وضع ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين^(٥٥).

(٥٠) انظر: <https://community.icann.org/display/gnsononcomstake/About+Us>.

(٥١) انظر: www.ushahidi.com/case-studies/uchaguzi.

(٥٢) انظر: www.opendemocracy.net/openglobalrights/grigory-okhotin/crowdfunding-to-bypass-russia-s-civil-society-crackdown.

(٥٣) انظر: <http://www.cnbc.com/2015/05/02/crowdfunding-generates-millions-for-nepal-earthquake.html>.

(٥٤) انظر: www.internationalbudget.org.

(٥٥) مساهمة من الصندوق الاستئماني للبحث والتثقيف بشأن المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي (زمبابوي).

٤ - تعزيز التنمية المستدامة

٦٤ - شدّد المقرر الخاص من قبل على أن المجتمع المدني عنصر فاعل أساسي في تعزيز التنمية المستدامة^(٥٦). ويتسم دور المجتمع المدني بأهميته الكبيرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تمثل توافقاً عالمياً في الآراء من أجل إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار للجميع. ولن يتوقف نجاح (أو فشل) أهداف التنمية المستدامة على الحكومات والجهات المانحة الدولية، بل على الأفراد والمنظمات المدنية التي ستساعد على تصميم مشروعات التنمية التي يتوقف عليها المخطط بكامله وتنفيذ تلك المشروعات ورصدها. وبدون مجتمعات مدنية نابضة، ستكون أهداف التنمية المستدامة حبراً على ورق.

٦٥ - ويشمل دور المجتمع المدني وإنجازاته في مجال التنمية المستدامة تعبئة الرأي العام وتوفير مشورة الخبراء وتعميق الوعي (بوسائل تشمل عرض المعلومات التقنية المعقّدة بلغة بسيطة)، ورصد الامتثال لقرارات الإدارة، والمشاركة في صنع القرار (بوسائل تشمل تمثيل المجتمعات المحلية التي لا صوت لها) والمساهمة في تنفيذ البرامج. وتقوم جماعات المجتمع المدني أيضاً بدور هام في دفع المؤسسات الحكومية و/أو الخاصة إلى التراجع عن إجراءاتها التي تشكل تهديداً لرفاه المجتمعات المحلية وبيئتها المادية.

٦٦ - وشكّلت جهود الدعوة التي بذلتها جماعات المجتمع المدني، بما فيها منظمة غرين بيس، وحركة الحزام الأخضر في كينيا التي أسستها وانغاري ماثي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ونادي سيررا، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، ومئات من الجماعات الأخرى، قوة رئيسية وراء تنامي الوعي العام بالمشاكل البيئية، مثل تغيّر المناخ، وإزالة الغابات، والمخاطر التي تهدّد الحياة البرية. والواقع أن جماعات المجتمع المدني البيئية تقوم بدور فريد في هذا الصدد لأن مؤسسات الأعمال والحكومات يمكن أن توجّه أولوياتها نحو اهتمامات أخرى، مثل تحقيق الربح، وزيادة عائدات الضرائب وتهيئة فرص عمل (غير مستدامة)، وهو ما يقلّص من استعدادها للتطوُّع باتخاذ تدابير لحماية البيئة. واتّخذت إجراءات من جانب مؤسسات الأعمال والحكومات في كثير من الأحيان لمكافحة المشاكل البيئية استجابة لحمالات الدعوة والتوعية التي نظمتها جماعات المجتمع المدني. ويمكن أن يتوقّف مستقبل الكوكب تماماً على المشاركة الهادفة من المجتمع المدني في القضايا البيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعرب المقرّر الخاص عن سروره لما شهدته الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من مشاركة فاعلة من حركة شعبية قوية مستعدة للتعبئة من أجل التغييرات البنوية المطلوبة لمعالجة أسباب الاحترار العالمي وليس مجرد أعراضه^(٥٧).

٦٧ - وأدّى الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية في كثير من المناطق إلى مقاومة مجتمعية من خلال الاحتجاجات وذلك مثلاً للفت الانتباه إلى المظالم، ولتعزيز النقاش حول أدوار الجهات الفاعلة ومسؤولياتها أو لوقف أنشطة الاستغلال. ومن أمثلة ذلك سلسلة الاحتجاجات التي اندلعت ضد خط أنابيب داكوتا في الولايات المتحدة، والتي قادها السكان الأصليون الذين

(٥٦) انظر الوثيقة A/69/365، والرباط - <http://foreignpolicy.com/2016/07/19/its-time-for-development-banks-to-start-listening-maina-kiai/>

(٥٧) انظر: www.tni.org/en/article/cop21-charades-spin-lies-and-real-hope-in-paris

تضررت أراضيهم بسبب المشروع. وعلى الرغم من جهود السلطات لتفريق المحتجين، لفتت المظاهرات الانتباه على الصعيدين الوطني والدولي وشكّلت أكبر تجمّع للسكان الأصليين في الولايات المتحدة لجيل كامل. وعلى الرغم من أن الحملة الاحتجاجية لم تنجح في نهاية المطاف في وقف المشروع، فقد نالت دعم مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المرشّحون الرئاسيون، والناشطون البيئيون، والمشاهير، وأفضت إلى توصيات بشأن المشاركة الفعّالة للشعوب الأصلية في المشاريع المتصلة بالبنية التحتية^(٥٨).

٦٨- وعملت جماعات المجتمع المدني في غابون وبيرو مع شركات من الصين في تمويل أو تنفيذ مشاريع تنتهك حقوق الشعوب الأصلية وتنطوي على تداعيات بيئية سلبية. وفي غابون، علّقت الشركات تمويل المشروع لحين معالجة المسائل المثيرة للقلق، بينما قررت الشركات المعنية في بيرو عدم مواصلة حفر آبار النفط في المناطق المتنازع عليها^(٥٩).

٦٩- وفي الفلبين، دفعت منظمات المزارعين قُدماءً ببرنامج للإصلاح الزراعي، بما في ذلك منح سندات ملكية الأراضي وتعزيز منظمات المزارعين لمساعدتها على تقديم خدمات مباشرة إلى المزارعين، مثل التكنولوجيات الزراعية المناسبة، وإيجاد أسواق لمنتجاتهم. وشجّعت أيضاً المزارعين على استخدام تقنيات حفظ التربة والمياه^(٦٠).

٧٠- وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دعا اتحاد من جامعي النفايات غير الرسميين الذين يعملون لحسابهم في منطقة بيون في الهند إلى الأخذ بنهج مخطط ومستدام في إدارة النفايات الصلبة بحيث يشمل فصل النفايات في المنبع، وجمع النفايات غير المنزلية وإعادة تدويرها بشكل منفصل، إلى جانب استراتيجيات أخرى. وطالب الاتحاد أيضاً باتخاذ مبادرة لجمع النفايات لقاء رسم يسدّده المستخدمون كبديل لخصخصة خدمات جمع النفايات وإدارتها. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت تلك المبادرة ويتولّى الاتحاد حالياً، من خلال تعاونيات مملوكة بالكامل للعاملين، تقديم خدمات إدارة النفايات المستدامة بيئياً. وعلى نفس المستوى من الأهمية، نجح الاتحاد أيضاً في الدفاع عن الحق في كسب الرزق للعاملين غير الرسميين الذين كانوا مستبعدين من قبل من القوة العاملة الرسمية^(٦١).

٧١- ويجب أن تشمل التنمية المستدامة بالضرورة الجيل المقبل من القادة، ويعني ذلك أن الأطفال والشباب فئة حاسمة الأهمية. ويرى المقرر الخاص أن الحفاظ على مجتمعات مدنية قوية - بغرض بناء دول قوية وديمقراطية في المستقبل - يتطلّب توجيه الأجيال المقبلة وإلهامها. ولذلك يشجّعه نجاح حركات الشباب في لفت الانتباه إلى حالات الظلم الملحّة. من ذلك على سبيل المثال أن "الحركة الجامعة" في هونغ كونغ بالصين حشدت في عام ٢٠١٤ الشباب (وكذلك عموم السكان) في النشاط السياسي والمشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك الترشّح للمناصب. كما دعا الطلاب في جنوب أفريقيا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى إحداث تحوّل في التعليم العالي من أجل تصحيح الإرث التاريخي الذي خلّفه الفصل العنصري.

(٥٨) انظر: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21290&LangID=E

(٥٩) انظر الوثيقة A/HRC/31/60/Add.1، الفقرتان ٧٣ و ٧٤.

(٦٠) مساهمة من منظمة 'وي إفيكت' (We Effect) (الفلبين).

(٦١) مساهمة من شبكة المرأة في العمل غير الرسمي: العولة والتنظيم.

٥ - إذكاء الوعي

٧٢- يتطلّب إحداث التغيير فهماً شاملاً للمشكلة، كما يتطلّب المهارات الملائمة لمعالجة تلك المشكلة. ويمهّد إذكاء الوعي وسدّ الفجوة المعرفية بين الأشخاص العاديين والأشخاص الذين تتاح لهم فرص أكبر للوصول إلى السلطة والموارد - مثل الحكومات وقطاع الأعمال - الطريق ويفتح فرصاً أمام مصالح أكثر تنوعاً لتشكيل القرارات والإدارة. ويمثّل المجتمع المدني مصدراً هاماً للمعلومات والمهارات على السواء، ويسدّ في كثير من الأحيان الثغرات التي تتركها القطاعات الأخرى، ويعزّز النُهج الخلاقة والجديدة في معالجة المسائل المثيرة للقلق.

٧٣- ويمكن لجماعات المجتمع المدني أن تسعى إلى إذكاء الوعي بقضية ما من أجل شحذ الرأي العام والمطالبة بالمساءلة. وينطبق ذلك على التجمّعات السلمية التي نظّمها ائتلاف بيرسيه في ماليزيا والتي سلّطت الضوء على العيوب والجرائم الانتخابية وساعدت على توعية الماليزيين بالحاجة إلى انتخابات "نظيفة"^(٦٢). وبالمثل، يمكن للمعلومات التي يسرّبها المبلّغون عن المخالفات أن تكشف عن الوثائق الأصلية التي تدكي الوعي بالمشاكل التي كان يمكن أن تظلّ مجهولة نسبياً للجمهور، مثل مدى مراقبة الجماهير وجمع بيانات خاصة عن المواطنين. وتقدّم أيضاً جماعات المجتمع المدني، مثل منظمة ويتنس (الشاهد) تدريباً إلى الناس في جميع أنحاء العالم على كيفية استخدام الفيديو بطريقة مأمونة وأخلاقية وفعّالة لكشف انتهاكات حقوق الإنسان والنضال من أجل حقوق الإنسان^(٦٣). وعلاوة على ذلك، كانت حملات منظمة العفو الدولية من أجل إطلاق سراح سجناء الرأي منارة للأمل ونموذجاً لعمل المجتمع المدني منذ عام ١٩٦١^(٦٤).

٧٤- ويمكن أن يكون للعمل المدني هدف أعمق يتمثّل في إشعال شرارة السرد أو الخطاب السائد أو تغييره أو إلقاء الضوء على المعلومات الغامضة أو المكبوتة. وشارك مركز التوثيق في كمبوديا، إيماناً منه بأن معرفة أحداث الماضي حاسمة لمنع ارتكاب فظائع في المستقبل، في حملة مطوّلة للدعوة إلى تعليم الخمير الحمر في المدارس. وفي عام ٢٠١١، وافقت وزارة التعليم على إدراج هذه الفترة من التاريخ في المناهج الدراسية الوطنية^(٦٥). وفي إندونيسيا، تنظّم جماعات المجتمع المدني مهرجانات أدبية ومهرجانات للأفلام من أجل تعزيز النقاش بشأن عمليات التطهير التي ارتكبت تحت رعاية الدولة في ١٩٦٥-١٩٦٦ والتي أفضت إلى مقتل مئات الآلاف من الإندونيسيين^(٦٦). وعلاوة على ذلك، أسفرت جهود المجتمع المدني لإلغاء عقوبة الإعدام إلى زيادة هائلة في عدد البلدان التي حظرت هذه الممارسة. وكانت عقوبة الإعدام في

(٦٢) مساهمة من ائتلاف بيرسيه (ماليزيا).

(٦٣) انظر: <https://witness.org/>.

(٦٤) انظر: www.amnestyusa.org/our-work/issues/prisoners-and-people-at-risk/prisoners-of-conscience.

(٦٥) انظر: <https://www.usip.org/publications/2015/04/cambodias-schools-breaking-silence-over-killing-fields>.

(٦٦) انظر: <https://www.theguardian.com/books/2015/oct/23/indonesian-writers-festival-forced-to-cancel-events-linked-to-1965-massacre>.

عام ١٩٧٧ محظورة في ١٦ بلداً فقط^(٦٧)، وأما اليوم، فقد ألغى ١٤٠ بلداً تقريباً عقوبة الإعدام في القانون أو الممارسة^(٦٨).

٧٥- ويمكن توجيه المعرفة نحو مساعدة المنظمات على استحداث أساليب عمل فعالة. ومن الأمثلة على ذلك نهج برنامج التكتيكات الجديدة في ميدان حقوق الإنسان الذي يُنسب إليه الفضل في مساعدة الناشطين في مجال حقوق الإنسان في مختلف البلدان على أن يصبحوا أكثر فعالية من خلال التفكير الاستراتيجي والتخطيط التكتيكي. ومن ذلك على سبيل المثال أن جماعة في تونس استخدمت المهارات والموارد المستمدة من برنامج التكتيكات الجديدة لجعل النقل العام متاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة^(٦٩).

٧٦- ويمكن لتبادل المعلومات والمعارف والمهارات أن يكون وسيلة لبناء التوافق في الآراء بشأن مسائل من قبيل القواعد المعيارية في ميدان معيّن. من ذلك على سبيل المثال أن البيانات التي جمعتها منذ عام ٢٠٠٩ الشبكة العالمية لراصدي الانتخابات المحلية، وهي منصة لتبادل أفضل الممارسات والموارد والدروس المستفادة بشأن رصد الانتخابات، تصب في مجموعة معايير ومبادئ مقبولة على نطاق واسع لتوجيه مراقبة الانتخابات. وساعدت تلك المعايير على التصدي للضغط على أنشطة المراقبة الحيادية للانتخابات في المجتمعات المغلقة^(٧٠). وكان لعمل المجتمع المدني في إصلاح السجون دور محوري في توجيه وضع الصيغة المنقحة لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) التي صدرت في عام ٢٠١٥^(٧١).

٦- تشجيع التحالفات

٧٧- في عالمنا الذي يزداد ترابطاً، لا يمكن لأي رابطة واحدة أو قطاع واحد العمل بمعزل عن الآخر. وتميّز قيم مثل التضامن وعلاقات التعاون (بالإضافة إلى علاقات إقامة التوازن) تفاعلات المجتمع المدني مع الجهات الفاعلة الأخرى داخل أي قطاع وخارجه، ومع الجماعات المتقاربة التفكير، بل وحتى مع من يعتقدون أفكاراً مختلفة. وتساعد هذه التفاعلات على إيجاد حلفاء غير محتملين، وتشجيع أنواع النقاش والخطاب التي تحدّد المجتمع المدني كفضاء عام للتفاعل مع الأفكار واستحداث مجموعة من الاستراتيجيات لاستخدامها في تحقيق الأهداف.

٧٨- ويستخدم المجتمع المدني باستمرار التحالفات وعلاقات التعاون لمعالجة المشاكل المعقدة التي تستفيد من مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛ وهو يتمتع أيضاً في العادة بخبرة في تجميع الأصوات والمصالح المهمشة والمستبعدة حول نفس الطاولة. وعلى الرغم من احتمالات تضارب أهداف المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص، تزداد ضرورة التعاون بسبب طبيعة العالم المترابط الذي نعيش فيه وإمكانية إيجاد حلول لمشاكل المجتمع من خلال تسخير مزايا كل قطاع.

(٦٧) انظر: www.amnesty.org/en/what-we-do/death-penalty/.

(٦٨) انظر: www.amnesty.org/en/latest/news/2016/04/death-penalty-2015-facts-and-figures/.

(٦٩) مساهمة من مركز ضحايا التعذيب (الولايات المتحدة).

(٧٠) مساهمة من المعهد الديمقراطي الوطني.

(٧١) انظر: www.penalreform.org/news/mandela-rules-on-prisoner-treatment-adopted/.

٧٩- وجمع عدد من الائتلافات والتحالفات جماعات داخل المجتمع المدني لتحقيق هدف مشترك على الرغم من اختلاف أو تضارب مصالحها. من ذلك على سبيل المثال أن اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس التي نالت جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥ تجسّد الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في تعزيز عملية لإرساء الديمقراطية في مجتمع مفتت. واعتمد نجاح الرباعي على استعداده للعمل مع طيف واسع من الجهات الفاعلة من أجل التفاوض والتوصل إلى حل توفيقي. ونجح الرباعي رغم الخلافات الداخلية، بل وحتى رغم التنافس، بين الجماعات التي تمثّل النقيبين وأصحاب الأعمال والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان، فضلاً عن الاختلافات السياسية والأيدولوجية التي تميّز التحول إلى الديمقراطية^(٧٢).

٨٠- وبالمثل، ميّزت روح الزمالة والثقة، وليس التنافس، تعاون الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين مع أكثر من ١٠٠ من وسائل الإعلام الشريكة لتحليل "وثائق بنما" ونشرها بعد ذلك في آن واحد - وهو تسريب كبير لسجلات مالية وقانونية كشفت عن نظام من الشركات الخارجية السرية التي تمكّن الجريمة والفساد والمخالفات بعيداً إلى حد كبير عن أعين الجمهور^(٧٣). وتشجّع التحالفات في مختلف التخصصات داخل المجتمع المدني، مثل التعاون بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان وقطاع الفنون، على إنتاج الأفلام والمسرح والصور لبث رسائل عن حقوق الإنسان إلى الجمهور بطرق مقنعة^(٧٤).

٨١- وأدّت الشراكات بين المجتمع المدني والحكومة إلى نتائج إيجابية في كثير من البلدان، لا سيما على المستوى المحلي. من ذلك على سبيل المثال أن المجتمع المدني في دولة فلسطين يسبق الهياكل السياسية، مثل السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنه يتعاون بصورة متزايدة مع السلطات المحلية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، بما في ذلك عن طريق الأفكار الرائدة، مثل الإسكان التعاوني^(٧٥). وأسفرت شراكة استراتيجية بين لجنة المشاركة الشعبية في برلمان ولاية ميناس غيرايس في البرازيل وحركة جامعي النفايات، وهو منتدى الولاية للنفايات والمواطنة، عن سياسة بشأن النفايات الصلبة تعترف بدور جامعي النفايات غير الرسميين وتدرجه صراحة في جهود الولاية لإدارة النفايات^(٧٦).

٨٢- وكان للتعاون الناجح بين مصرف رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن، وهو مؤسسة لتمويل الأصغر تديرها رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن، وصندوق غوجارات ماهيلا الاستثماري للإسكان، وهو منظمة شقيقة تديرها النساء لمعالجة القضايا المتصلة بظروف معيشة النساء الفقيرات اللائي يعملن لحسابهن، الفضل في توسيع أثر برنامج المساعدات الائتمانية المقدمة من المصرف بما يتجاوز مجرد توفير الإسكان للأفراد. ويدعم الصندوق الاستثماري أعمال الإسكان التي يقوم بها المصرف عن طريق تجميع أصوات الأعضاء في عمليات التخطيط

(٧٢) انظر : www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html.

(٧٣) انظر : <https://panamapapers.icij.org/blog/20160425-data-tech-team-ICIJ.html>.

(٧٤) انظر : مساهمة المجلس الآيرلندي للحريات المدنية.

(٧٥) مساهمة من منظمة وي إفيكت (دولة فلسطين).

(٧٦) مساهمة من شبكة المرأة في العمل غير الرسمي : العولة والتنظيم.

الحضري، ودعم التعبئة المحلية وتوفير المساعدة التقنية، ويعمل مع أصحاب المصلحة المتخصصين في تمويل الإسكان والتخطيط الحضري، مثل الحكومة المحلية ومقاولي القطاع الخاص^(٧٧).

٧- الإنسانية المشتركة

٨٣- يرجع الفضل إلى تجمعات المجتمع المدني في المساهمة في الحد من الفقر والإغاثة من الطوارئ عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات العامة إلى المجتمعات المحلية المهمشة. وسواء أكان ذلك بصورة رسمية أم غير رسمية فإن الفئات الأقل حظاً في كثير من المجتمعات تعتمد على الهياكل الاجتماعية، مثل جماعات المجتمع المدني وأواصر الصداقة؛ ويمكن لهذه الجماعات أيضاً أن تحسّن حياة الناس عن طريق تجميع الموارد المجتمعية أو السعي معاً للحصول على مساعدة خارجية.

٨٤- وفي حين أن الدولة قد توفّر السلع والخدمات الملموسة التي يمكن أن يحتاج إليها الفقراء، فإن جماعات المجتمع المدني تتيح لهم سبل تقاسم الخبرات والمساهمة في تحليل أشمل للاستجابات. ويتجاوز المجتمع المدني أيضاً تلبية الاحتياجات الأساسية عن طريق المساهمة في تمكين المستفيدين وضمان استدامة المبادرات. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، قدّمت لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف خدمات أساسية إلى ملايين الفقراء. وتطورت مجموعة خدماتها من الإغاثة في حالات الكوارث إلى التمكين من خلال التعليم والخدمات الصحية والزراعة وإدارة الدخل من أجل إحداث تغيير دائم^(٧٨).

٨٥- وتنوع المجتمع المدني يمكنه من الاستجابة لحالات الطوارئ بطرق شتى تتراوح بين تقديم الأساسيات العاجلة بالمعونة على الأجلين المتوسط والطويل. وفي حالات الطوارئ، غالباً ما تكون الشراكات مع المجتمع المدني ضرورية لتوفير معونة لفترات أطول لأن الموارد الحكومية تنوء بما يزيد على طاقتها وتركز على الأزمة العاجلة. من ذلك على سبيل المثال معظم الموارد الحكومية أثناء ذروة أزمة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا ركزت على احتياجات المرضى المتأثرين بالفيروس^(٧٩). وبطبيعة الحال، ساهمت جماعات المجتمع المدني أيضاً بدور كبير في الاستجابة الأولية. غير أنها أدركت أيضاً الآثار المدوّرة والطويلة الأجل التي يمكن أن يخلفها فيروس الإيبولا على المجتمع ككل، بما في ذلك حصول الأطفال على التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع في البلد؛ ومن أمثلة مساهمة المجتمع المدني ما قام به الائتلاف الوطني للتعليم، تعميم التعليم في سيراليون، لمعالجة تلك القضايا^(٨٠).

٨٦- وفي مجال تقديم الخدمات، يتخذ المجتمع المدني وضعاً أفضل نسبياً من الدولة أو المؤسسات الخاصة في إثبات قيمة الإنسانية المشتركة لمنكوبي النزاع والكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى. وفي أوروبا، أتاح تدفق اللاجئين مؤخراً لجماعات المجتمع المدني فرصة لإظهار روح الإنسانية تجاه الفارين من النزاع والقمع في بلدانهم الأصلية، وهو دور لم تكن الحكومات الأوروبية مستعدة أو قادرة على أدائه.

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) انظر: www.brac.net/#what_we_do.

(٧٩) انظر: www.doctorswithoutborders.org/article/sierra-leone-front-line-fight-against-ebola.

(٨٠) انظر: www.globalpartnership.org/blog/civil-societys-response-ebola-crisis-sierra-leone.

٨٧- وفي مخيم اللاجئين المعروف باسم "الغابة" في كاليه في فرنسا الذي أشارت التقديرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى أن ما يتراوح بين ٧ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء كانوا ينتظرون فيه على أمل السماح لهم بدخول المملكة المتحدة، قام المتطوعون ووكالات المعونة الدولية بدور رئيسي في توفير كثير من الإمدادات الأساسية المطلوبة^(٨١). وسعى المتطوعون في أماكن أخرى إلى معالجة الشواغل غير المادية، مثل تبديد مشاعر العدا لل مهاجرين وتوفير خدمات الدعم، بما في ذلك تعليم اللغات والفنون والتدريب على المهارات - وأفضل من يستطيع تقديم تلك الخدمات هو المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون على أساس التواصل مع كل شخص على حدة^(٨٢).

٨٨- وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يتدخل في كثير من الأحيان عندما تنسحب الحكومات أو عندما تتقاعس عن تقديم الخدمات العامة، يمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يعترض على هذا الانسحاب ويدفع نحو إصلاح السياسات التي تمنع الخدمات التي تشتد الحاجة إليها. وفي جنوب أفريقيا، استخدمت حملة العمل العلاجي نهجاً متعدد الأوجه لحمل الحكومة على التراجع عن قرار اتخذته على صعيد السياسات بشأن عدم توفير العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بمن فيهم النساء الحوامل اللواتي كن يخاطرن بنقل الفيروس إلى أطفالهن حديثي الولادة^(٨٣) وعلى الصعيد العالمي، استخدمت مبادرة كليبتون للحصول على الخدمات الصحية نفوذها مع الشركات الصيدلانية للتفاوض على تخفيضات كبيرة في أسعار عقاقير علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وساعدت بذلك على ضمان توفير تلك العقاقير للأشخاص في البلدان الأقل دخلاً^(٨٤).

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٩- يحفل تاريخ المجتمع المدني بإسهامات في الحرية والكرامة والتنمية وبناء السلام وغير ذلك من المساعي التي تُعزز رفاه الإنسان. غير أن الإسهام الأهم للمجتمع المدني ربما هو قدرته على إشاعة الأمل بين الناس. ولئن كان من الصعب قياس هذا الإنجاز فإنه نقطة البداية لكل نجاح ملموس مذكور أعلاه. ولولا الأمل لما كان العمل ولما كان التغيير.

٩٠- ومما يؤسف له أن إجراءات كثير من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العالم اليوم تسعى إلى تبديد ذلك الأمل، ولا يمكن ضمان مساهمات المجتمع المدني في المستقبل. ويهدد الاتجاه نحو غلق الحيز المدني - القوانين والممارسات التي تقيد قدرة المجتمع المدني على العمل - بخنق المجتمع المدني. وهذه الخطوة تدعو إلى الأسف لأنها تُدمر الذات كما أنها تُعبّر عن قصر النظر حتى لمن يقفون وراء تنظيم ذلك الإغلاق. ويمكن للقمع اليوم أن يساعد حكومة ما على إسكات ناقد غداً أو تعزيز أرباح مؤسسة أعمال في

(٨١) انظر : <http://time.com/4504479/calais-jungle-migrants-volunteers-teachers/>

(٨٢) انظر - www.opendemocracy.net/transformation/honour-bayes/meet-dancers-who-are-making-refugees-welcome

(٨٣) انظر - <https://academic.oup.com/jhrp/article/1/1/14/2188684/South-Africa-s-Treatment-Action-Campaign-Combining>

(٨٤) انظر : www.clintonfoundation.org/our-work/clinton-health-access-initiative/programs/hiv-aids

اليوم التالي - ولكن ماذا ستكون التكلفة في الشهر التالي وفي السنة التالية وفي الجيل المقبل؟ إن هذا التقرير يوضح أن تلك التكاليف ستكون باهظة وستنالنا جميعاً - دونما اعتبار للجغرافيا أو نوع الجنس أو الثروة أو المركز أو الامتيازات. وإذا تخيلنا صورة العالم بدون مجتمع مدني فسوف تكون تلك الصورة قاتمة.

٩١ - وبروح تشجيع مستقبل أكثر أملاً يدعمه مجتمع مدني أكثر حيوية، يوصي المقرر الخاص الدول بما يلي:

(أ) الاعتراف في القانون وفي الممارسة بأن للمجتمع المدني دور حاسم في ظهور نظم ديمقراطية فعالة وفي استمرار وجودها؛

(ب) كفالة وجود بيئات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية تمكّن المجتمع المدني من العمل بحرية، بما في ذلك ضمان حقوق الجميع، دونما تمييز، في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات وغير ذلك من حقوق الإنسان؛

(ج) ضمان معاملة المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة على قدم المساواة في القانون وفي الممارسة؛

(د) ضمان أن تكون القيود المفروضة على الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات منصوصاً عليها في القانون، وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي، وأن تكون متناسبة مع الهدف المنشود، وألا تتعارض مع مبادئ التعددية والتسامح وسعة الأفق؛

(هـ) ضمان قدرة ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على الحصول على سبل انتصاف وتعويضات فعالة وفي الوقت المناسب وضمان قدرة المجتمع المدني على توفير كل مجموعة الدعم اللازم لتحقيق ذلك؛

(و) الاعتراف بالدور المشروع للمجتمع المدني ومصلحته في السعي إلى تحقيق المساءلة واتخاذ تدابير لإرساء آليات قضائية وإدارية مستقلة لتبشير المساءلة؛

(ز) اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان إمكانية مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار وفي إدارة الشؤون العامة على المستويين المحلي والدولي دونما تمييز أو قيود لا مبرر لها؛

(ح) تنفيذ سياسة شاملة ومتسقة تشدّد على أهمية المشاركة الموضوعية مع منظمات المجتمع المدني على المستويين المحلي والدولي وتيسير تلك المشاركة على نحو شامل؛

(ط) اتخاذ تدابير إيجابية لضمان قدرة جميع الأفراد المنتمين إلى فئات مهمشة وغيرها من الفئات الأشد عرضة للمخاطر على ممارسة حقوقهم بفعالية والمشاركة في القرارات التي تهمهم؛

(ي) تشجيع الابتكار وتيسيره داخل المجتمع المدني، بوسائل تشمل ضمان الوصول دون عراقيل إلى المعلومات ووسائل الاتصال واستخدامها؛

(ك) الاعتراف بأهمية المجتمع المدني واحترامه كصاحب مصلحة في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في سياق استغلال الموارد الطبيعية وحفظ الموارد البيئية وإدارتها؛

(ل) كفالة قدرة المجتمع المدني على التماس التمويل والموارد الأخرى وتلقيها من الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية، سواءً أكانت محلية أم أجنبية أم دولية، واستخدام ذلك التمويل وتلك الموارد دون عراقيل لا داعي لها؛

(م) الاعتراف بدور المجتمع المدني وتيسير ذلك الدور في مساعدة من يواجهون أزمات إنسانية، بدون التخلي عن مسؤوليات الدولة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مسؤولياتها المتصلة بالمهاجرين واللاجئين ومنع النزاع والتخفيف من الكوارث.

٩٢- ويشجّع المقرر الخاص المجتمع المدني على ما يلي:

(أ) الحفاظ على دوره في النهوض بالمثّل المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ب) النظر في زيادة البحث في إنجازات المجتمع المدني ونجاحاته وتوثيقها من أجل تعزيز الحوافز التي تشجّع على حماية الحيز المدني.

٩٣- ويوصي المقرر الخاص مؤسسات الأعمال بما يلي:

(أ) الاعتراف بالقيمة الكبيرة التي يضيفها المجتمع المدني لبناء مجتمعات ديمقراطية ونزيهة وعادلة تعود بالخير على مصالح قطاع الأعمال وبالتالي الاضطلاع بدور استباقي أكبر في دعم التدابير التي تُعزز الحيز المدني والتأثير في تلك التدابير؛

(ب) العمل في تعاون مع المجتمع المدني حيثما تتفق المصالح لصياغة حلول تعود بالنفع على المجتمع.